الاقتصاد والأعمال

سعر برميل النفط الكويتي ينخفض إلى 50.64 دولار

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 52 سنتا في تداولات اول أمس الاثنين ليبلغ 64ر50 دولار أميركي مقابل 16ر51 دولار للبرميل في تداولات يوم الجمعة الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية ارتفعت أسعار النفط أمس مع تصريحات لوزير الطاقة السعودي خالد الفالح أكد فيها التزام المملكة بتعهدها خفض الإنتاج مما قلل من تأثير تقارير تتوقع زيادة إنتاج النفط الأميركي مرة أخرى في 2017.

وارتفع سعر برميل خام القياس العالمي مزيج برنت 41 سنتا عند التسوية ليصل إلى مستوى 86ر55 دولار كما ارتفع سعر برميل الخام الأميركي غرب تكساس الوسيط 27 سنتا ليصل إلى مستوى 64ر52 دولار.

أكد استمرار النشاط الاقتصادي في القطاعات غير النفطية في التوسع

«النقد الدولي» يعلن انتهاء مشاورات عام 2016 مع الكويت

- الجهود المبذولة لاحتواء الإنفاق الحكومي لم تمنع تراجع الحسابات المالية بشكلٍ ملحوظ
- الكويت بوضع جيد ومناسب للتخفيف من تأثير انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد

مقر صندوق النقد الدولي

أعلن صندوق النقد الدولي في بيان صحفي صدر بتاريخ 17 يناير 2017 اختتام مشاورات عام 2016 مع دولة الكويت بموجب المادة الرابعة من اتفاقية إنشاء الصندوق. وفيما يلي ترجمة موجزة لمضمون البيان الصحفي الصادر عن الصندوق.

أكّد البيان الصحفي على استمرار النشاط الاقتصادي في القطاعات غير النفطية في التوسع، وإن كان بوتيرة أبطأ، مما يعكس تأثير انخفاض أسعار النفط، حيث تباطأ نمو الناتج المحلي الحقيقي للقطاعات غير النفطية من نحو 5 بالمئة في عام 2014 إلى ما يُقدَّر بنحو 3.5 بالمئة في عام 2015، وذلك مدفوعا بتزايد أثر حالة عدم اليقين على معدلات الاستهلاك. وبالرغم من التحسّن في تنفيذ المشاريع الواردة ضمن الخطة الإنمائية الخمسية، فإن المؤشرات المتاحة تُشير إلى تباطؤ معتدل في نمو القطاعات غير النفطية هذا العام، كما سجل معدل التضخم السنوي نحو 3 بالمئة في عام 2015، ومن المتوقع أن يرتفع ليصل إلى نحو 3.5 بالمئة في عام 2016، ليعكس الارتفاع الأخير في أسعار البنزين.

وأشار البيان إلى أنه وبالرغم من الجهود المبذولة لاحتواء الإنفاق الحكومي فقد تراجعت الحسابات المالية والخارجية بشكل ملحوظ، وظهرت الحاجة لتمويل الموازنة العامة، حيث أدّى تراجع الإيرادات النفطية إلى حدوث عجز مالي كبير في السنة المالية 16/2017 بنحو 17.5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

واستمر القطاع المالي قويا وظروف الائتمان مواتية. ووفقا لبيانات يونيو 2016، سجلت كفاية رأسمال البنوك معدلات مرتفعة وصلت إلى نحو 17.9 بالمئة، ومعدلات ربحية قوية مُقاسة بالعائد على الأصول وصلت إلى نحو 1 بالمئة، كما شهدت نسبة القروض غير المنتظمة انخفاضا لتصل إلى نحو 2.4 بالمئة، وارتفعت نسبة تغطية المخصصات للقروض غير المنتظمة إلى نحو 206 بالمئة. كما تُعتبر السيولة المصرفية مريحة، وشهدت معدلات النمو السنوية للتسهيلات الائتمانية المقدمة إلى القطاع الخاص نموا بوتيرة قوية، مدفوعا بشكل رئيسي بنمو القروض المقسطة.

وافق أعضاء المجلس التنفيذي على تقييم خبراء الصندوق، وذلك على النحو الآتي:

تتمتع دولة الكويت بوضع جيد ومناسب للتخفيف من تأثير انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد. وقد تراجعت الأوضاع المالية والخارجية بشكل ملحوظ وتباطأ النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية بشكل معتدل إلى نحو 3.25 بالمئة في عام 2015 مقابل نحو 5 بالمئة في عام 2014، وذلك مدفوعا بانخفاض أسعار النفط. ومع ذلك، توفر المصدات المالية الكبيرة ونسب الدين الحكومي المنخفضة مساحة للسياسة الاقتصادية لضبط أوضاع المالية العامة بشكل تدريجي مع زيادة دعم الاستثمار العام للنمو الاقتصادي. ومن المتوقع تحسّن الأوضاع المالية والخارجية مع تعافي أسعار النفط، وزيادة معدل النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية ليصل إلى نحو 4 بالمئة على المدى المتوسط مدعوما بالتحسّن المستمر في تنفيذ المشاريع الواردة ضمن الخطة الإنمائية الخمسية. ويُمثّل المزيد من التراجع المستمر في أسعار النفط الخطر الرئيسي على تلك التوقعات، وهناك مجموعة من العوامل الأخرى التي تؤثر على التوقعات الاقتصادية تتمثّل بتباطؤ تنفيذ المشاريع، وتزايد التقلّبات في الظروف المالية العالمية، وامتداد المخاطر الأمنية الإقليمية المتصاعدة.

إن أسعار النفط المنخفضة واستمرارها لمدة أطول يدعو للمثابرة على تنفيذ الإصلاحات. وتركّز استراتيجية الحكومة للإصلاح المكوّنة من ستة محاور على إصلاح المالية العامة وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل للمواطنين. كما أن الخطوات الحكومية المتمثلة بالجهود الرامية إلى ترشيد الإنفاق الجاري، بما في ذلك إصلاح أسعار البنزين وأسعار الخدمات الحكومية في الآونة الأخيرة، واتخاذ تدابير لتسهيل التراخيص التجارية، هي خطوات في الاتجاه الصحيح. وأكّد الخبراء بأن المحافظة على التوافق لصالح التحول الاقتصادي وزخم الإصلاح أمر بالغ الأهمية لنجاح هذه الاستراتيجية.

ينبغي أن تُركّز الإصلاحات المالية على معالجة تقلّبات المالية العامة الأساسية وأن تُصمم للحد من أي تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. وسيُساهم الإلغاء التدريجي لدعم الوقود والكهرباء وضبط فاتورة الأجور والمرتبات من خلال إصلاحات مصممة بشكلٍ جيد في تجنّب تفاقم التكاليف الأولية وتقليل جمود الموازنة العامة. كما أن إدخال الضريبة على دخل الشركات وضريبة القيمة المضافة وإعادة تسعير الخدمات الحكومية سيؤدي إلى تنويع الإيرادات بعيدا عن النفط. وينبغي أن يتم تصميم وتتابع هذه الإصلاحات المالية بهدف تحقيق التوازن بين زيادة الادخار الحكومي إلى مستويات تتوافق مع اعتبارات الإنصاف بين الأجيال من جهة، والتخفيف من التأثيرات السلبية لضبط أوضاع المالية العامة على النشاط الاقتصادي من جهة أخرى. كما أن الإطار متوسط الأجلّ للمالية العامة على أساس التنفيذ من أعلى إلى أسفل، وتحديد الأهداف متوسطة الأجل بوضوح يُساعد في توجيه خطط ضبط أوضاع المالية العامة والحد من مخاطر تنفيذ تلك الاصلاحات.

ينبغي تقييم خيارات تمويل عجز الموازنة العامة ضمن إطار شامل لإدارة الأصول والخصوم مع مراعاة الروابط المالية الكلية. حيث يستند النهج الحالي للحكومة على مزيج التمويل المتوازن الذي يجمع بين مواصلة السحب من أصول صندوق الاحتياطي العام والاقتراض الداخلي والخارجي بما يُساعد على تخفيف مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان والمحافظة على مستوى مرتفع من المصدات المالية السائلة. إن استمرار التقدم نحو تعزيز الأطر المؤسسية والقانونية، بما في ذلك دعم إدارة الموجودات والمطلوبات بشكل أشمل وأطول أجلا، وتحسين عمليات إصدار السندات، والعمل على زيادة الشفافية من شأنه ضمان الإدارة الفعالة للدين ودعم تطوير أسواق السندات المحلية.

هناك خطوات يمكن اتخاذها لتعزيز مرونة القطاع المالي، ويرحب خبراء الصندوق بمبادرات بنك الكويت المركزي لتعزيز مراقبة القطاع المصرفي والمالي في ضوء المخاطر المحتملة بحدوث المزيد من الانخفاض المستمر في أسعار النفط، ومخاطر القطاع المالي المرتبط باقتصاد غير متنوع إلى حد كبير. كما أن وضع إطار عمل رسمي لتفعيل إجراءات التحوط الكلي وإصلاحات لتسهيل استرداد الديون، وتطوير إطار للتنبؤ بالسيولة، وتعزيز إطار عمل لإدارة الأزمات، بما في ذلك إدخال نظام تسوية خاصة بأوضاع البنوك وآلية لضمان الودائع سيُساعد كل ذلك في تعزيز كبير لمرونة القطاع المالي مع ضمان تسوية مناسبة لأوضاع البنوك في حالة نشوء أية ضغوط.

إن سياسة ربط سعر صرف الدينار بسلة «غير معلنة» من العملات تعتبر سياسة ملائمة للاقتصاد الكويتي وتحقّق –دعامة فعّالة للاستقرار النقدي. ويمكن لإصلاحات المالية العامة أن توفر دعما إضافيا وتغطية جزء كبير من الفجوة المعتدلة في الحساب الجاري عن طريق زيادة مدخرات المالية العامة على المدى المتوسط على النحو الموصى به.

إن إصلاحات سوق العمل والجهود المبذولة لتعزيز دور القطاع الخاص مهمة لتنويع وتعزيز خلق فرص العمل للمواطنين. والمواءمة الأفضل للحوافز في سوق العمل ضرورية لتشجيع المواطنين للعمل في القطاع الخاص. كما تُساعد زيادة استخدام عمليات التخصيص والشراكات مع القطاع الخاص على زيادة الإنتاجية والاستثمار في القطاع الخاص وخلق فرص العمل للمواطنين. ومن الأمور المهمة لنجاح هذه الاستراتيجية الاعتماد على الأطر القانونية والمؤسسية الأقوى التي تعزز المنافسة وتخفض التكاليف الضمنية والالتزامات المحتملة على الحكومة. وينبغي أن يقترن ذلك بمزيد من الخطوات لتحسين بيئة الأعمال، بما في ذلك تسهيل الحصول على الأراضي والتمويل، والحد من عبء الإجراءات الإدارية والتعليمات المعقّدة، وتشجيع المنافسة، وتسهيل حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على التمويل.

التقرير أكد أنه قد يؤدي إلى حدوث تقلبات على مستوى كافة فئات الأصول

«كامكو»: خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سينتج عنه انعكاسات طويلة الأجل

اصدرت شركة بحوث كامكو تقريرا عن أداء سوق الدخل الثابت بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يناير 2017 وجاء فيه:

يتوقع لبعض الأحداث الرئيسية التي شهدها العام 2016، مثل خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوربي ونتائج الانتخابات الرئاسية الأميركية، أن ينتج عنها انعكاسات طويلة الأجل من شأنها التأثير على نمو الاقتصاد العالمي. كما يتوقع ارتفاع مستويات عدم اليقين، الأمر الذي قد يؤدي إلى حدوث تقلبات على مستوى كافة فئات الأصول. إضافة إلى ذلك، يبدو أن التركيز قد بدأ في التحول بعيدا عن الأسواق الناشئة ويتوجه نحو الأسواق المتقدمة كما شهدنا على مدار العام، في محاولة من قبل المستثمرين للاستفادة من الارتفاع الكبير لمعدلات النمو الاقتصادي الأميركي في أعقاب النتائج غير المتوقعة للانتخابات الأميركية.

علاوة على ذلك، بدأت معدلات النمو الاقتصادي ترتفع في أوروبا مع تراجع معدلات البطالة وارتفاع مستويات التضخم، حيث يبحث البنك المركزي الأوربي في الوقت الراهن كيفية التخفيف من برنامج التيسير الكمي. من جانب آخر، بعد ان قامت الأسواق الناشئة بدفع معدلات النمو الاقتصادي العالمي لأكثر من عقد من الزمن فإنه يتوقع لها الآن اخذ قسطا من الراحة قبل أن تشهد تحسن أوضاعها، لا سيما تلك الاقتصادات الكبرى مثل الصين، والتي تشهد تراكم عالي للديون وتراجع التأثير الهامشي على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

كما يعتبر العام 2016 نقطة تحول على عدة اصعدة بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فيما يتعلق بأسواق رأس المال. حيث شهدت دول مجلس التعاون الخليجي قدرا عاليا من التقلبات في سوق رأس المال الأساسي الخاص بها، ألا وهو سوق الأوراق المالية، وذلك بسبب تراجع أسعار النفط، في حين اضطرت الحكومات إلى اللجوء إلى سوق الدخل الثابت غير المستغل لتمويل عجز الموازنة بما أعطى دفعة لازدياد عدد الأدوات المتوافرة على نطاق أدوات الدخل الثابت.

رسم بياني توضيحي

- معدلات النمو الاقتصادي ارتفعت في أوروبا مع تراجع البطالة ومستويات التضخم

الدخل العالمي

كان العام 2016 متقلبا بالنسبة لمعدلات الفائدة الأميركية، حيث بلغ العائد على سندات الخزينة لأجل عشر سنوات أدنى مستوياته على الإطلاق بنسبة 1.36 في المائة بمنتصف العام إلا انه عكس اتجاهه بنهاية العام. بالإضافة إلى ذلك، كان لوقع الأحداث العالمية على الخزانة الأميركية (مثل خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوربي والانتخابات الأميركية والاستفتاء الإيطالي) تأثيرا على طلب تلك الأدوات. كما أن سياسة الفيدرالي الأميركي التي اتبعها على مدى العامين الأخيرين برفع أسعار الفائدة مرة واحدة سنويا يتوقع لها ان تتسارع خلال العام 2017، حيث نتوقع تطبيق رفع أسعار الفائدة مرتين على الأقل خلال العام بناء على ارتفاع معدلات التضخم وثبات الأجور والتوظيف وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

أما في أوروبا، فقد أثرت أسعار الفائدة السلبية على ربحية المصارف الأوربية خلال معظم فترات العام 2016، إلا انه بحلول نهاية العام عكس البنك المركزي الأوربي سياسته المتبعة للشراء الموسع للسندات ورفع القيود المفروضة على شراء السندات. وتشير السياسة الجديدة نحو وضع حد لعمليات شراء الأصول وإلى قيام البنك الأوروبي المركزي برفع أسعار الفائدة في العام 2018.

هذا ولا تزال سوق السندات العالمي تخضع لهيمنة الدول المتقدمة والصين التي تستحوذ على حصة الأسد من السوق. أما من حيث نوعية الأدوات، فإن أدوات الدخل الثابت هي الخيار المفضل.

أما من حيث إصدارات سندات الشركات مرتفعة العائد والتي تراجعت على مدى السنوات الأربع الماضية، فإنه يتوقع أن يشهد العام 2017 نموا أكبر للإصدارات مع تزايد أنشطة الدمج والاستحواذ، وخاصة على نطاق التكنولوجيا والإعلام والاتصالات. بالإضافة إلى ذلك، فإنه قبل قيام الفيدرالي الأميركي برفع أسعار الفائدة خلال العام، ستقوم الشركات ببحث إعادة تمويل ديونها وخاصة خلال النصف الأول من العام. إلى جانب ذلك، فإنه مع ارتفاع عوائد السندات سيكون لذلك وقع معاكس على الأسعار بما قد يدفع المستثمرين الناظرين بعين الاعتبار لأصول الملكية لتحريك ملكياتهم خارج صناديق السندات.

سندات الشرق الأوسط

تشكل السندات جزءا ضئيلا من إجمالي أصول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقارنة بباقي اقتصادات العالم. ووفقا لأحدث البيانات المتوفرة ضمن تقرير الاستقرار المالي العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي (أكتوبر 2014) فإن المتوسط العالمي لإجمالي سندات الدين كنسبة من الحجم الإجمالي لسوق رأس المال (إجمالي القيمة السوقية لسوق الأوراق المالية، موجودات البنوك، وسندات الدين) يبلغ نسبة 35 في المائة، إلا انه بلغ نسبة 7 في المائة فقط بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو المستوى الأدنى في العالم. بالإضافة إلى ذلك، فإن نصيب الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كانت أيضا الأدنى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما هو مبين في الرسم البياني التالي.

اصدار السندات

وعلى الصعيد الإيجابي، شهد العام 2016 عودة لإصدارات السندات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدافع من الإصدارات السيادية لتمويل نفقات الموازنة. وقد بلغت إصدارات السندات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال العام 2016اعلى مستوياتها منذ الأزمة المالية، حيث سجلت 75.8 مليار دولار أميركي بنمو بلغت نسبته 81 في المائة على أساس سنوي.

واصل سوق الصكوك تراجعه المستمر على مدى السنوات الأربع الماضية. ووفقا لموطن الإصدار، سيطرت السعودية على السوق في العام 2015، في حين كان العام 2016 من نصيب البحرين وقطر حيث تحول تركيز السعودية نحو إصدار السندات العالمية عوضا عن تركيزها السابق على سوق الصكوك. أما فيما يتعلق بنوع الأداة، فكانت الإجارة هي الهيكل المفضل.

وكان تراجع إصدار الصكوك السيادية في العام 2016 لصالح السندات التقليدية العالمية بهدف الاستفادة من السيولة المتوفرة لدى المستثمرين الدوليين هو السبب الرئيسي لتراجع إجمالي إصدارات الصكوك خلال العام 2016. إلا اننا نرى انه يوجد فراغ بالنسبة للمستثمرين المحليين على صعيد الصكوك، بما من شأنه أن يزيد من جاذبية الإصدارات المستقبلية.

فوز ثلاثة عملاء محظوظين بجوائز آيفون 7 !

«الخليج» يعلن الفائزين بالسحب الخاص على المعاملات الإلكترونية

مبارك راشد عبدالله العجمي الفائز بالسحب الخاص على المعاملات الالكترونية وممثلي بنك الخليج

أطلق بنك الخليج سحبا خاصا على المعاملات الإلكترونية التي تتم باستخدام التطبيق المبتكر وسهل الاستخدام، Blinking to Bank وذلك خلال شهر ديسمبر 2016. وقام البنك بتشجيع عملائه للتسجيل واستخدام وتجربة هذا التطبيق المميز ليدخلوا السحب ويحصلوا على فرصة للفوز بجهاز أيفون7. وقد أجري السحب وتم الإعلان عن الفائزين يوم الخميس 12 يناير 2017 في مقر بنك الخليج الرئيسي بوجود ممثل عن وزارة التجارة.

والفائزون هم: مبارك راشد عبدالله العجمي وغالن دانيال روو وأمل صلاح مطر مرزوق.

والجدير بالذكر أن بنك الخليج هو أول بنك في منطقة الشرق الأوسط يطلق هذا التطبيق المصرفي المخصص لأجهزة الهواتف الذكية ويعتمد على تقنية التعرف على الوجه. وفي الوقت ذاته، قام البنك بتجديد صفحاته ومنصاته الالكترونية. هذا التطبيق متوفر باللغتين العربية والإنجليزية عن طريق تحميله على الهواتف النقالة من آبل وأندرويد.

وقد حصد تطبيق بنك الخليج على عدة جوائز عالمية لسهولة استخدامه، حيث يساعد العملاء بالضغط على المفاتيح لإجراء معاملاتهم المصرفية. ويستخدم تطبيق بنك الخليج تقنية التعرف على بصمة الأصبع فضلا عن خاصية التعرف على سمات الوجه عند تسجيل الدخول البيومتري، إلا أن استخدام التسجيل البيومتري ليس ضروريا لانه يمكن للعملاء إستخدام كلمة المرور التقليدية لدخول التطبيق المصرفي النقال الذي يوفره بنك الخليج.

ويقدم كل من التطبيق الإلكتروني والخدمة المصرفية عبر الإنترنت الخدمات التالية: مراجعة تفاصيل الحسابات، وتحويل الأموال؛ والتحقق البيومتري من التحويلات، التعبئة التلقائية لبيانات أرقام الحسابات المصرفية الدولية، إنشاء تعليمات ثابتة، وإنشاء معاملات بتواريخ مستقبلية؛ وإضافة وإدارة المستفيدين؛ وحرية إجراء المعاملات المصرفية من أي مكان وفي أي وقت دون الحاجة إلى زيارة فروع البنك أو الإتصال بمركز خدمة العملاء. كما يساهم هذا التطبيق في تبسيط إجراءات الحوالات المالية ولاسيما وأنه يقوم بتعبئة تفاصيل رقم الحساب المصرفي الدولي لبنك المستفيد بشكل تلقائي. ويستطيع العملاء إستخدام التطبيق لتبادل المعلومات بشكل آمن بما في ذلك رقم الحساب المصرفي الدولي وإسم صاحب الحساب، وتبادل وطباعة شهادة رقم الحساب المصرفي الدولي، وتبادل رقم تأكيد إنجاز المعاملة وكشوفات الحسابات، وأكثر من ذلك بكثير.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لعملاء البطاقات الإئتمانية الصادرة عن بنك الخليج، الإطلاع على أرصدة نقاط برنامج مكافآت الخليج واستبدالها على الفور ببطاقات السفر والإقامة الفندقية. كما بإمكانهم أيضا تسديد فواتير بطاقاتهم الإئتمانية؛ والحصول على سلفة نقدية من بطاقاتهم الإئتمانية؛ وتقديم طلب للحصول على بطاقات الخصم والصراف الآلي الجديدة؛ وتفعيل بطاقات الإئتمان الجديدة؛ بالإضافة إلى الإبلاغ عن البطاقات المفقودة أو المسروقة وإيقافها (بطاقات السحب الآلي والإئتمان). كما يتيح التطبيق الجديد للعملاء الاطلاع على فرصهم بالفوز في سحوبات الدانة، ومعاينة وتبادل شهادات الدانة فضلا عن فتح حساب الدانة.